وسط تحذيرات من إساءة استخدامه :

قانون زراعة الأعضاء .. إنقاذ للمرضى أم هلاك للفقراء ؟!

د. خليفة رضوان : تغليظ العقوبات ضمانة للاستفادة من التشريع

د. محمد خليل نصرالله : تنفيذ القانون يحتاج إلي إمكانيات مالية ضخمة

القاهرة/14أكتوبر/ وكالة الصحافة العربية:

مشروع قانون استقطاع وزراعة الأعضاء البشرية من حزمة القوانين التي استحوذت مؤخرا علي قدر كبير للغاية من النقاش في مصر، وربما يكون ذلك لخطورة المسألة ، التي ينظمها القانون ، وهي عمليات نقل وزراعة الأعضاء البشرية وما يرتبط بذلك الأمر من نقل بعض الأعضاء خلسة عن طريق غير مشروع ، وهذا بدوره دفع البعض للمطالبة بضرورة تعديل العقوبات المنصوص عليها في هذا المشروع لتصل إلي الإعدام وغرامة 200 ألف جنيه بتهمة القتل العمد لكل من استقطع خلسة أو زرع أو شارك دون رضاء صحيح أو بالتحايل أو بالإكراه عضواً أو جزءاً منه أو نسيجاً من إنسان حي بقصد زارعته في جسم إنسان آخر ، وترتب على ذلك وفاة الشخص المستأصل منه.

وفي المقابل طالب آخرون بضرورة تعديل تشكيل اللجان الثلاثية المنصوص عليها في المادة السابقة من مشروع القانون، والتي تشكل بقرار من وزير الصحة المصري من ثلاثة أطباء في المستشفيات للموافقة على إجراء الاستئصال والزرع، ليكون تشكيلها من خمسة أعضاء بدلاً من ثلاث وأن يكون قرار اللجنة بإجراء هذه الجراحة بإجماع أراء أعضائها وليس بأغلبية أصواتهم .

واتفق برلمانيون وحقوقيون على ضرورة الإسراع بإقرار البرلمان المصري للمشروع لوجود ضرورات صحية تستلزم ذلك ، مؤكدين أن مئات الآلاف من المصريين يحتاجون لتدخل تشريعي لإقرار القانون لإنقاذ حياتهم ، وأن يأتي تمرير القانون وفقاً لضوابط وقواعد قانونية وأخلاقية تضمن ألا يتحول زرع الأعضاء إلي تجارة ، وألا يتحول إقرار القانون إلي خدمة للأغنياء يدفع ثمنها الفقراء ، وألا يتم تمرير القانون دون ضمان فيتحول إلى أداة لاعدام الفقراء لزرع أعضائهم دون التأكد من وفاتهم وفاة كاملة .

تخوفات القانون

د. خليفة رضوان ، عضو البرلمان المصري ، يؤكد أن الخلاف حول قانون زرع الأعضاء بدأ منذ عام 1997 وكان يدور حول تعريف الموت وهل يتحقق بموت جذع المخ أو توقف جميع الأعضاء عن النبض وعدم قدرتها عن إدارة أي شئ بدون مساعدة الأجهزة الطبية.مشيراً إلى أنه يقف إلى جانب الرأي القائل بتحقق الوفاة بموت جذع المخ ، وأن صحة هذا الرأي لها استشهادها بأنه على مدار السنوات الماضية وبالتجربة على آلاف من حالات المرضي الذين ماتت اجذاع أمخاخهم لم يحدث في حالة واحدة أن عاد أحدهم للحياة من جديد .

وقال: إننا في حاجة ملحة لاستصدار قانون زرع الأعضاء بشرط أن يكون في حدود الأخلاقيات والضوابط المطلوبة ، لا سيما أنه لدينا من مرضى الكبد فقط 15%،على الأقل يحتاجون زرع كبد ومئات الآلاف من المصريين في أمراض أخرى يحتاجون بصورة عاجلة إلى زرع أعضاء لهم كحل أخير لبقائهم على قيد الحياة ، وطالب بضرورة أن يحكم القانون وتنفيذه بالأخلاقيات التي تضمن ألا يكون مبرراً ليحكم على المواطنين ، خاصة الفقراء منهم بالاعدام ويكون قتلاً بالقانون.

وأضاف : أن هناك تخوفات من تحول القانون لأداه لقتل الفقراء والحكم على كل من يدخل في غيبوبة بأنه مات ،ولذلك فإن السيطرة على هذا الأمر تحتاج أطباء أكفياء وعلى أعلى مستوى ، كما أن البرلمان المصري تبنى هذا المشروع من أجل المرضى الفقراء، الذين يظلون في أماكن علاجية لسنوات طويلة حتى يموتوا ، لأن القرار الطبي النهائي لحالاتهم هو ضرورة زرع عضو لهم ودون ذلك لن يشفي وفي هذه الحالة بالطبع فإن فقراء مصر لا يكون أمامهم إلا أنتظار الموت لأنهم لا يستطيعون زرع الأعضاء خارج البلاد بسبب التكلفة والدولة لا تستطيع تحملها عنه فالدولة تدفع لمريض الكبد الذي يحتاج عملية زرع 50 ألف جنيه في حين أن العملية تتكلف ما بين 300 و700 ألف جنيه.

وخلص إلى أن الدولة ووزارة الصحة مستعدان لتحمل جميع الأموال التى يحتاجها تطبيق المشروع فيما يتعلق بتجهيزات المستشفيات وغيرها من الأمور، وأن مشروع كادر المعلمين بدأ الحديث عنه ، ولكنه لم يتم إقراره إلا بعد استطاعة الدولة توفير الإمكانيات اللازمة له وكذلك مشروع التأمين الصحي توقفت مناقشاته حتى تستطيع ميزانية الدولة استيعاب تكاليفه ، ومن ثم فإنني مطمئن لقدرة الدولة على استيعاب تكلفة إقرار وتنفيذ قانون نقل الأعضاء أيضا.

من جانبه أكد د. محمد خليل نصرالله عضو مجلس البرلمان المصري أن هناك وجهتي نظر حول موضوع زرع الأعضاء ، الأولي المرجعيات الدينية التي يستند إليها بعض رجال الدين في تحريم عملية زرع ونقل الأعضاء على اعتبار أن الإنسان ملك للّه لا يملك أعضاءه من الأساس فلا يستطيع ولا يملك التبرع بها بالتبعية ، ووجهة النظر الأخرى ، هي التي تتبنى الضرورة الصحية التي تفرضها إصابة مئات الآلاف من المصريين بأمراض علاجها الوحيد هو نقل أعضاء لها ، وفي ذات الوقت توجد قاعدة شرعية تقول «الضرورات تبيح المحظورات».

وأشار إلى أنه اعتماداً علي هذه القاعدة يوافق غالبية البرلمان على مشروع قانون زرع الأعضاء، إلا أن تنفيذ هذا القانون يحتاج إلى إمكانيات مالية ضخمة ، ومن ثم لابد من اقرار القانون ووضع التشريع ، ثم بعد ذلك يأتي البحث عن مصادر التمويل والتجهيزات لافتاً إلى ضرورة سابقية التشريع علي أي شئ آخر، ويمكن بعد تمرير القانون البدء في وضع خطط التنفيذ وتجهيزات المستشفيات بصورة جزئية دون التمسك بأن تتم عملية التجهيزات في جميع المستشفيات على مستوى البلاد في وقت واحد.

أما أحمد نصر الباحث بالمعهد الديمقراطي المصري أكد أنه من الضروري السعي لتطبيق جميع المواد ، كما جاء نصها في مشرع القانون دون أدنى تحايل لضمان الجدية ،خاصة أن لدينا قوانين كثيرة وضعت ولا تستخدم في الغرض ، الذي وضعت من أجله ، فالقانون يقضي بعدم نقل الأعضاء إلا للضرورة القصوى وللحفاظ علي حياة المنقول إليه أو علاجه من مرض جسيم، ويشترط ألا ينرتب علي النقل أية أضرار بالمتبرع أو تهديد لحياته، ولو كان التبرع بإرادته فطبقاً للنصوص الواردة في المشروع لا يجوز أن يتم نقل الأعضاء ، إلا إذا كان المتبرع كامل الأهلية وبرضاء كامل منه .

وأشار إلى أنه يجوز للمتبرع العدول عن موافقته في أي وقت حتي ، وإن كان هذا العدول قبل البدء في إجراء عملية النقل ولو بوقت بسيط ، كما يشترط المشروع أن تكون الموافقة كتابية ويحظر التعامل مع أي عضو على أساس البيع والشراء ، موضحاً أنه يحظر على أي طبيب إجراء جراحة لنقل العضو لو علم بنية البيع بين المتبرع والمنقول له ، ولا يجوز إجراء عملية النقل في غير المستشفيات والمراكز الحكومية وإنشاء وحدة طبية مركزية متخصصة تابعة لوزير الصحة المصري، وتكون لها الشخصية الاعتبارية ، وهي من تتولى عملية تنظيم نقل الأعضاء والأنسجة وفي كل الأحوال لا يجوز نقل الأعضاء إلا من مصريين إلى مصريين أو إلى أجانب في حالة واحدة هي أن يكون المنقول له قريباً للمتبرع المصري حتي الدرجة الثانية على الأكثر.

وقال إنه حان الوقت لإنهاء حالة الجدل حول المشروع ويكفي تأخر صدوره لسنوات طويلة ظل خلالها المشروع حبيس الأدراج ، خوفاً من شائعات عن أنه تشريع يبيح تجارة الأعضاء البشرية وتحريم البعض للمشروع بحجة مخالفته للدين ، وهي سنوات دفع ثمنها المصريون من أرواحهم ، كما أنه لا يمكن أن يمر المشروع دون أن نتأكد من توافر كل الضمانات الأخلاقية ، التي تحمي الأرواح وتمنع الإتجار بالبشر ، لكن كل هذا لا يعني أن نستسلم لاعتراضات وادعاءات يعرف الجميع أنها غير منطقية وكشف ذلك كبار رجال الدين.

وأضاف : أن تأخر صدور القانون يعني أن هناك تقصيراً من المشرع في حماية المرضى المصريين فلا يعقل أن أكثر من 85 دولة في العالم تسمح بنقل الأعضاء ليس من بينها مصر ، بينما دول مثل السعودية وتونس وإيران أنهت الأمر وسمحت بنقل الأعضاء .

قانون زراعة الأعضاء إنقاذ للمرضي أم هلاك للفقراء؟

بكل الاتجاهات

استقالة «سبيتزر» حاكم نيويورك وسط فضيحة جنسية

سبيتزر حاكم نيويورك

نيويورك /14أكتوبر/ رويترز: استقال حاكم ولاية نيويورك اليوت سبيتزر وسط فضيحة تتعلق بعاهرة تتقاضى أكثر من ألف دولار في الساعة مما أضاع مستقبلا طموحا بناه في مجال التحقيقات الجنائية في وول ستريت وصورة لرجل مستقيم أخلاقيا.

واكتمل باستقالته سقوط سريع ومثير لكبير المدعين السابق في ولاية نيويورك الذي ذاع صيته بتحقيقه في جرائم مالية بضمير حي أكسبه لقب كبير مسؤولي إنفاذ القانون في وول ستريت.

وأعلن سبيتزر في بيان ضمنه ندمه على «نقائصه الخاصة» إن نائبه الحالي ديفيد باترسون سيتولى منصبه يوم الاثنين المقبل. وسبيتزر (48 عاما) متزوج ولديه ثلاثة أطفال.

وواجه سبيتزر وهو ديمقراطي ضغوطا مكثفة ليستقيل من منصبه وتهديدات بالتحقيق معه من جمهوريين منذ نشرت صحيفة نيويورك تايمز الاثنين الماضي انه ضبط أثناء عملية تنصت اتحادية وهو يرتب للقاء مع عاهرة في غرفة بفندق في واشنطن.

وذكرت وثائق محكمة في تحقيق اتحادي إن عميلا متكررا عرف فقط باسم «العميل 9» دفع 4300 دولار لعاهرة جميلة وصغيرة تسمى كريستين. ونقلت التايمز عن مصادر لم تسمها في جهات انفاذ القانون قولها إن سبيتزر هو «العميل 9».

وذكرت التايمز في موقعها على شبكة الانترنت إن كريستين فتاة عمرها 22 عاما تركت منزل أسرتها في نيوجيرسي وعمرها 17 عاما وكانت تأمل أساسا في أن تعمل مغنية بنيويورك. وقالت المرأة للصحيفة «لا أريد فقط أن يحسبوني وحشا.»

وأضافت التايمز إنها ولدت باسم اشلي يومانز لكنها الان تعرف باسم اشلي الكسندرا دوبري ومن المتوقع أن تكون شاهدا في القضية ضد أربعة أشخاص متهمين بإدارة شبكة دعارة تسمى «نادي الإمبراطور للشخصيات الهامة». وأضافت الصحيفة انه لم يوجه لها اتهام.

ونقلت صحف الفضائح في نيويورك سيتي عن مصادر لم تسمها قولها إن سبيتزر أنفق 80 ألف دولار على عاهرات وان محققين يبحثون ما إذا كان استخدم أموال الولاية في ذلك.

ويواجه الرجل الذي اقتحم شبكات الدعارة كمدع عام للولاية اتهامات جنائية محتملة تتصل باستخدامه لخدمات عاهرات.

لقاء بالأحضان بين رواد اندیفر ومحطة الفضاء قبل بدء العمل

جانب من اللقاء بين رواد المكوك انديفر ومحطة الفضاء الدولية

هيوستون /14أكتوبر / رويترز: حيا رواد الفضاء بالمكوك الأمريكي انديفر وبمحطة الفضاء الدولية بعضهم البعض بالأحضان والابتسامات أمس ليبدؤوا مهمة مشتركة تستغرق 12 يوما لتركيب معمل ياباني ونظام آلي كندي.

والتحم انديفر مع المحطة في وقت متأخر الأربعاء الماضي أثناء تحليقهما على ارتفاع 320 كيلومترا فوق سنغافورة وذلك بعد يومين من إطلاق المكوك من مركز كنيدي الفضائي في ولاية فلوريدا.

وبعد قليل فتحت الأبواب وسبح الرواد العشرة من المركبتين في الهواء أثناء لقائهم البهيج ثم توجهوا مباشرة إلى العمل.

ويحمل انديفر أول جزء من كيبو وهو معمل ياباني مطور من المقرر أن يتم تركيبه بالمحطة خلال رحلة للسير في الفضاء، وكيبو الذي يعني «الأمل» هو مساهمة اليابان الرئيسية في المحطة وهي مشروع مشترك بين 15 دولة تبلغ تكلفته 100 مليار دولار.

ومن المقرر أن يقوم رواد انديفر بخمس رحلات للسير في الفضاء خلال مهمتهم. وفي إحداها سيختبر الرواد تقنية لإصلاح العازل الحراري استعدادا لمهمة مكوكية في وقت لاحق من العام الجاري للعمل على تليسكوب الفضاء هابل.

وترغب وكالة الفضاء والطيران الأمريكية (ناسا) في التأكد من نجاح الإصلاح لأن المكوك الذي سينطلق إلى هابل سيكون بعيدا عن محطة الفضاء بدرجة تمنع الاحتماء بها في حالة إذا تعرض لضرر.

مع الأحداث

محمد رجب أبو رجب

رايس من حق إسرائيل الدفاع عن النفس ....!!

يحق لإسرائيل ما لا يحق لغيرها.

كيف لا وهي صنيعة الدول الاستعمارية في المنطقة ؟

ثم كيف لا وهي التي تحمي المصالح الاستعمارية في المنطقة ؟

كيف لا وهي تحقق أحلامهم في منع قيام أي وحدة عربية في المنطقة ؟

كيف لا وهي الولد المدلل لدى الإدارة الأمريكية على مر الزمن ؟

كيف لا والسفن الأمريكية وعلى رأسها (كول) موجودة في السواحل اللبنانية لحماية أمن إسرائيل ؟

مئة كيف، وكيف وبالنهاية يحق لإسرائيل مالا يحق لغيرها .

أما الفلسطيني فلا يحق له أن يدافع عن نفسه، ولا يطلق الصواريخ

ولا يرد على العدوان الصهيوني .

مطلوب منه إذا ضربه الاسرائيلي على الخد الأيمن أن يدير له الخد الأيسر ، وأن يكون مطيعاً وغير إرهابي لأن المناضل من وجهة نظرهم إرهابي ، ومن يطالب بحقه إرهابي ، ومن يدافع عن نفسه إرهابي ، ومن يقول لااله إلا الله إرهابي، ومن ينصر الرسول ويحتج على الإساءة له إرهابي !!

الطفل «عمر دردونه» إرهابي فاغتالوه!!

والطفل «محمد برعي» ابن الخمسة أشهر والطفلة «أمينة خالد» ابنة العشرين يوماً إرهابيون فاغتالوهم !

تقول رايس على إسرائيل أن تتوخى الحذر أثناء عدوانها من ضرب المواطنين، وعلى إسرائيل أن تحافظ على أنها ومن حقها أن توقف الصواريخ ، وحماس هي المشكلة ...!!

أمريكا تعيق وتمنع صدور قرار في مجلس الأمن يدين إسرائيل ويطلب منها وقف العدوان على غزة ..!!

كيف نرد على هؤلاء ، هل بالاستمرار في حالة الانقسام وتبادل التهم ، أم في الشروع الفوري في تجسيد الوحدة الميدانية لكتائب الأقصى والقسام وكل الأذرع العسكرية لفصائل المقاومة في غزة ، والضفة الغربية ، باعتبار ذلك هو الرد الوطني المطلوب بحدوده الدنيا على دعوات (محرقة الفلسطينيين) وحرب الإبادة.

اليوم مطلوب منا :

- توحيد كل الجهود لمواجهة العدوان والحصار
- الدعوة لتحرك عربي وسطي لوقف المجازر والعدوان
- الإسراع في إنهاء حالة الانقسام فهي ضرورة وطنية .
- وقف اللقاءات مع العدو الصهيوني .
- المطالبة بتوفير الحماية الدولية المؤقتة لشعبنا.

نواظير وعقول تدميرية !

نعمان الحكيم

برزت إلى السطح ظاهرة خطيرة ولا تقل خطورتها عن هتك العرض والتلصص على الآخرين من خلال استخدام النواظير المقربة للصورة لأكثر من خمسين متراً وهي ثقافة هدامة وتخالف كتاب الله وسنة رسوله (ص) مهما كان أصحابها يتذرعون بالتجارة وحلالها.. لأن تلك تجارة مضارها أكثر من منافعها ، مثلها مثل (الزنا- واللواط- والتحرش- بالاخرين) والتي حرمها الذين والعرق والقانون لما لها من سلوكيات تهدم وتفتك بالناس ، وتزرع في من يستخدمونها (النواظير) سلوك الشذوذ واستخدام القوة إرضاء للغريزة الجنسية ، ناهيك عن أضرارها الأخلاقية التي تحول الإنسان إلى وحش كاسر ، لا يستطيع التكيف حتى مع محيطه الأسري أو العائلي!

إن تجارة النواظير وانتشارها في مجتمعنا وغزوها لمدننا ، تجارة لا شك خطيرة والسماح بها لا يفسر إلا على أنه فلتان وتسيب، ويترتب عليه جرائم عديدة يحاسب عليها القانون الذي يستند إلى عقيدة ودين وحضارة تنبذ مثل هذه الأشكال من التصرفات التي تضر بالمجتمع أيما ضرر.. وهو ما يدعونا إلى القول إن بيع هذه الأشياء على الناس نهاراً جهاراً، وفي مواقع عديدة ومختلفة من بلادنا سواء المدن أم الأرياف لهو التغلب وتشجيع الناس على خلق ثقافة إستراق النظر المحرم ، ليس على مستوى الشارع أو الحي ، بل على مستوى السكن ، سواء أكان السكن (فلة)- أم شقة- أم غير ذلك .. وتزداد خطورة ذلك أيام الصيف عندما لا يتحمل الناس إغلاق نوافذهم أو (بلكوناتهم) طلباً للهواء النقي ، لأن هؤلاء يتلصصون على الناس في مساكنهم الآمنة ،والناس في بيتوهم في أمن وسكينة، ولا يعلمون أن (أجهزة المتطفلين) تدور هنا أو هناك بحثاً عن ضحية أو فريسة في نظرهم ،لاستراق النظر ، وربما لوضع سيناريوهات قد تكون عواقبها وخيمة إن عملاً كهذا يحدث في عدن - هنا لدى باعة مواد كهربائية وترفيهية- وقد يكون أصحاب هذه المحال ، لا وعي لهم أو دراية ،بما يفعله الفاعلون، وربما هم يبحثون عن فائدة من تجارتهم هذه لتكفل لهم العيش ، لكنهم مع هذا يساهمون بخلخلة الحياة وسكينتها دون أن يدروا ، المهم هنا هو اليقظة التي ينبغي أن تحدث لدى الجميع ، بائعين وأجهزة أمنية وجهات رقابية ، يجب أن يتحمل الجميع مسؤولياتهم .. لأن أموراً كهذه ما كان يسمح بها إلا للجهات الأمنية التي تستخدم ذلك في قضايا أمن وسلامة الناس والوطن وفي المعسكرات التي لها قوة حماية البلاد في الحدود والمياه الإقليمية إلخ!

وفي الحقيقة نحن لا نعفي الجهات المسئولة عن تجارة كهذه ، حتى وإن كانت عبارة عن تجارة مقلدة ، كأنها تنقل الصورة فعلاً من منزل إلى آخر، وكما هي حال مساكن عدن وغير عدن ، متقاربة ومكشوفة بعضها ، ما يعني أن ذلك عمل ممقوت يجب الوقوف أمامه على الإصلاح، ولتنظر الجهات المعنية في هذه التجارة التي قد تختفي أياماً لتظهر فجأة ثم تختفي في مواسم معينة ، وهذه هي الشطارة التي توقعنا في المأزق .. كما أن هناك أسلحة بيضاء تباع بشكل سافر وهي عبارة عن (سواطير كبيرة (مخيفة) وسيوف فتاكة).. وما يعني أنها أخطر بكثير من (الجنبية) التي هي في رأي البعض من لزوم الزينة والرجولة!

تداركوا الموقف أيها المعنيون .. ولا تدعوا من يعبث بحياتنا حراً طليقاً..

وحكموا ضمائركم وعودوا إلى الثوابت الربانية التي هي الأساس .. ولا شك أن التدارك سيجنبنا الكثير والكثير.. فهل نفعل ؟!